RECOFI/ IV/2007/7

A

May 2007

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

الدورة الرابعة

جدة، المملكة العربية السعودية، 7–9 مايو/أيار 2007

المسائل الاستراتيجية والتحديات التي تواجه الهيئة

الموجز

تطرح الوثيقة التي بين أيدينا عددا من المسائل الأساسية المتعلقة بدور الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك ومستقبلها. وهي تعطي إشارة موجزة للأحكام الدستورية في المنظمة المتعلقة بالهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، وتبرز أهمية الهيئة وأسباب وجودها. وتتناول الوثيقة التحديات الراهنة والقادمة أمام الهيئة، وتشير إلى الأنشطة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل التي ينتظر أن تعزز تأثير الهيئة على مصايد الأسماك وعلى قطاع تربية الأحياء المائية في منطقة الهيئة. والاجتماع مدعو إلى التعليق على التحليل الذي تطرحه الوثيقة، واستعراض الاقتراحات المقدمة، ودراسة الوضع الراهن واللائحة الداخلية، وتزويد الأعضاء والمنظمة بتوجيهاته حول كيفية مواصلة تحسين كفاءة الهيئة وفعاليتها.

أولا– معلومات أساسية

1– ينص دستور المنظمة على أن تتولى المنظمة جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها، ويشمل اصطلاح "الزراعة" المستخدم في هذا الدستور، مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية والمنتجات البحرية. وتعمل المنظمة على دعم العمل القطري والدولي، وتوصي باتخاذه حيثما يكون مناسبا فيما يتعلق – من بين جملة أمور – البحوث العلمية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالتغذية والأغذية، وصياغة الموارد الطبيعية، واتباع الطرق المحسنة للإنتاج الزراعي.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان: www.fao.org

2- تنص المادة 6 (1) من الدستور على أن للمؤتمر أو المجلس أن ينشئ هيئات لتقديم المشورة بشأن وضع السياسات، وتنسيق عملية تنفيذها.

3- وتنص المادة 6 (2) من الدستور على أن للمؤتمر، أو المجلس، أو المدير العام بتفويض من المؤتمر أو المجلس، أن ينشئ لجانا وأفرقة عمل من أعضاء مختارين من أعضاء المنظمة والأعضاء المنتسبين إليها لدراسة الموضوعات المتصلة بأغراض المنظمة، ووضع تقارير عنها. وقد استخدمت هذه المادة مرة واحدة لإنشاء لجنة مصايد الأسماك في شرق وسط المحيط الأطلسي.

4- وتتسم الهيئات المنشاة بموجب الفقرتين (1) و(2) من المادة 6 بنفس السمات. فنفقاتها مغطاة من الميزانية العادية للمنظمة، والمنظمة هي التي توفر لها أماناتها.

5- تنص المادة 14 من الدستور على أن للمؤتمر أن يوافق على المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالأغذية والزراعة، ويقدمها للدول الأعضاء. وقد استخدم هذا الإجراء في إنشاء عدد معين من الهيئات بحسب الأقاليم و/أو الموضوعات) في المنظمة. ووظيفة هذه الهيئات هي التوصية بسياسات، واتخاذ إجراءات، وإسداء المشورة إلى الأعضاء بشأن صياغة السياسات وتنفيذها، من أجل تيسير تبادل المعلومات والتوصية بخطوط للأسئلة والبحوث. وقد أنشئت الهيئات التالية بموجب هذا الإجراء: **الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك**: ولجنة مصايد الأسماك في آسيا والمحيط الهادي، والمجلس العام لمصايد البحر المتوسط، وهيئة التونة في المحيط الهندي.

ثانيا- دور الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وأسباب وجودها

6- كانت المصايد الطبيعية قطاعا هاما في أغلب البلدان الأعضاء في الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، بالإضافة إلى أن السنوات العشر الأخيرة شهدت تطورا كبيرا في أنشطة تربية الأحياء المائية. فإنتاج الأسماك في الإقليم مازال ينمو بسرعة مستمرة ويلعب دورا ملموسا في تحقيق الأمن الغذائي، وفي تنمية الاقتصاد الوطني، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. كما أن القيمة المضافة الناتجة عن تصنيع السلع السمكية تساهم هي الأخرى مساهمة كبيرة في تكوين الثروات الوطنية.

7- واعترافا بأهمية صون مصايد الأسماك وإدارتها، وتشجيع التعاون الذي يؤكد هذه الأهمية، اتفق في عام 1999، على إنشاء الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك في إطار منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد أنشئت هذه الهيئة طبقا للقرار 117/1 الذي أصدره المجلس في دورته السابعة عشرة بعد المائة، ثم أنشأت الهيئة بعد

ذلك مجموعتي عمل للمسائل الفنية والعلمية المتعلقة بتربية الأحياء المائية (وهي مجموعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية) وأخرى للاحصاءات السمكية (مجموعة العمل المعنية بالإحصاءات السمكية).

8- والدور الذي تقوم به الهيئة، دور هام بالإضافة إلى صعوبته وتعقيداته. فهو يشمل تشجيع التنمية المستدامة، والصون، والإدارة الرشيدة، واستخدام الموارد البحرية الحية بأفضل طريقة، وكذلك التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في المنطقة. ولكي تستطيع الهيئة تحقيق هذه الأهداف، أبقت حالة هذه الموارد قيد الاستعراض، بما في ذلك ضمان وفرتها ومستوى استغلالها، وكذلك حالة مصايد الأسماك الموجودة في المنطقة. وفي المرحلة الثانية، قامت الهيئة بإيجاد آليات مناسبة لإجراءات الصون والإدارة انصب فيها الاهتمام أيضا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لصناعة الصيد. وإلى جانب تشجيع إجراءات إدارة مصايد الأسماك وصياغة هذه الإجراءات وتنسيقها، تقوم الهيئة في نفس الوقت بأنشطة في مجالي البحوث والتنمية (بما في ذلك المشروعات التعاونية) في مجال مصايد الأسماك وحماية الموارد البحرية الحية، بما في ذلك النهوض بتربية الأحياء المائية والأسماك. وأخيرا، فإن الهيئة تقوم بجمع المعلومات والبيانات ونشرها فيما يتعلق بالموارد البحرية الحية القابلة للاستغلال ومصايد الأسماك التي تعتمد على هذه الموارد.

9- هناك العديد من الصكوك والبروتوكولات والمعايير المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك التي تنطبق على الهيئة وغيرها من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، مثل:

- صكوك قانونية أساسية: قانون البحار (الذي دخل حيز التنفيذ في 1994/11/16)، واتفاق امتثال سفن الصيد في أعالي البحار (الذي دخل حيز التنفيذ في 2003/4/24)، واتفاق حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال (الذي دخل حيز التنفيذ في 2001/12/11)؛
- صكوك قانونية أخرى: اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع النباتية والحيوانية البرية المهددة بالانقراض (1979)، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (1978/1973)، واتفاقية صون أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (التي دخلت حيز التنفيذ في 1983)، واتفاقية التنوع البيولوجي (التي دخلت حيز التنفيذ عام 1983)؛
- صكوك غير ملزمة قانونا: مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في المنظمة (1995)، واستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة المصايد الطبيعية واتجاهاتها (2003)؛
- الإعلانات والقرارات التي صدرت عن جهات دولية.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك توصيات عالمية وإقليمية نبعت من دورات لجنة مصايد الأسماك، والمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، يمكن أن يكون لها أهمية إقليمية معينة بالنسبة للهيئة (مثل إدراج توصيتين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى عام 2006 في جدول أعمال الدورة الرابعة).

10- ومنذ إنشاء الهيئة في عام 1999، عقدت أربع دورات: في مسقط بعمان (6-2001/10/8)، وفي مسقط بعمان (18-2003/5/21)، وفي الدوحة بقطر (9-2005/5/11)، وفي جدة بالمملكة العربية السعودية (7-2007/5/9). كما اجتمعت مجموعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية التابعة للهيئة ثلاث مرات: في المنامة بالبحرين (18-2004/4/20)، وفي مسقط بعمان (29 و2005/11/30)، وفي جدة بالمملكة العربية السعودية (5 و2007/5/6). أما بالنسبة لمجموعة العمل المعنية بالإحصاءات السمكية فقد اجتمعت مرة واحدة في شيراز بجمهورية إيران الإسلامية في المدة من 24-2004/5/26.

11- وقد قامت الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، من خلال دوراتها الرئيسية واجتماعات مجموعتي العمل الفنيتين (مجموعة العمل المعنية بتربية الأحياء المائية، ومجموعة العمل المعنية بالإحصاءات السمكية) بصياغة وتنفيذ عدد من الأنشطة الأساسية في المنطقة، اشتملت على مجموعة كبيرة من قطاعات التطبيق مثل قاعدة البيانات الإقليمية عن إنتاج المصايد الطبيعية، والنظام الإقليمي للمعلومات عن تربية الأحياء المائية، وصياغة مشروع إقليمي لتعزيز الإطار القانوني والسياساتي لتنمية تربية الأحياء المائية، وغيرها. وقد أعقب أغلب توصيات الهيئة التي صدرت حتى الآن أعمال متابعة أسفرت عن نتائج ملموسة، أما البعض الآخر (مثل عمل موقع على شبكة الويب وتنسيق برامج جمع البيانات عن المصيد/جهد الصيد) فقد تأخر أغلبها بسبب الصعوبات المالية.

12- أما فيما يتعلق بطريقة العمل الجارية في الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، فإن برنامج العمل والميزانية الخاص بها يأخذ شكل مشروع إقليمي متعدد الجهات المانحة، ينفذ سنة بسنة، بدعم مالي من التبرعات السنوية. وهذه الطريقة تعطي الهيئة مرونة جيدة، مصحوبة بمساءلة سهلة وشفافة. ومع ذلك، فإن الظروف المالية لميزانية الهيئة العادية لا تسمح لها إلا بأنشطة متوسطة الحجم لا تستغرق وقتا طويلا، فالبرامج التعاونية الكبيرة التي تنطوي على تدريب متقدم وعلى بحوث وتنمية، لن تقبل ولن تقترح دون كفالة مورد جماعي للتمويل الإضافي أولا.

ثالثا- التحديات المقبلة أمام الهيئة

13- ستواصل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك قيامها بدور هام في معالجة المسائل المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التي مازالت دون حل، والتي تتطلب جهودا إقليمية منسقة، من بينها مساعدة البلدان المعنية التي بها مخزونات سمكية مشتركة أو عابرة للحدود (مسائل مشتركة) والعمل نحو الوصول إلى اتفاقيات جماعية بشأن إدارة هذه المخزونات والتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية. وتتناول الفقرات التالية عددا من المسائل المؤسسية التي يتعين على الهيئة أن تتناولها في الأجلين المتوسط والبعيد.

14- **الأمن الغذائي:** لا بد من جعل إسهام مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي أكثر وضوحا، مع تحسين مشاركة أصحاب الشأن. كما ينبغي إبراز الدور المحتمل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في

الاقتصاد، تشجيعا للتعاون بين المصالح الخاصة والعامة. كما ينبغي النظر إلى تنمية المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية وتناولها كجزء لا يتجزأ من التنمية الريفية، باستخدام مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد ونهج سبل المعيشة المستدامة باعتبارهما وسيلتين مفيدتين.

15- **تحسين ظروف البشر والبيئة:** في الجهود المبذولة لتحسين إدارة وتنظيم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، لابد أن يتوصل مختلف أصحاب الشأن إلى التوازن السليم بين تحسين ظروف البشر وتحسين ظروف البيئة. ومعنى هذا أن تتم تنمية مصايد الأسماك بالاحترام التام للنظام الايكولوجي الذي تعتمد عليه الموارد السمكية والموائل الهامة لهذه الموارد.

16- **التعاون والروابط والالتزام:** أصبحت الموارد المالية والبشرية للبلدان تقل شيئا فشيئا، وأصبح القطاع العام مطالبا بعمل الكثير بموارد قليلة، بالتعاون الوثيق في أغلب الأحيان مع القطاع الخاص. ولذا يبدو من الضروري أن تقوم الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك بتعزيز روابطها وتعاونها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص (بما في ذلك جمعيات المنتجين) ومع منظمة الأغذية والزراعة وشركائها في مجال التنمية. وفي هذا الصدد، لابد من وجود التزام واهتمام قويين من جانب الدول الأعضاء حتى يمكن التنفيذ الفعال لأي مفهوم والتعاون ينبغي الوصول إليه بين الهيئة وشركائها.

17- **مقدمو الخدمات الإقليمية:** قد ترى البلدان الأعضاء في الهيئة النظر في وضع قائمة لمقدمي الخدمات الإقليمية للقيام بأنشطة في الأجلين المتوسط والطويل في المنطقة من أجل تنفيذ أهداف معينة سبق أن قررتها الهيئة، وهو نهج اتبع بالفعل في هيئات إقليمية أخرى لمصايد الأسماك. ومع ذلك، فإن الدول الأعضاء سوف تحصل على خدمات بصورة مباشرة من هيئات تأخذ شكل المشروعات وتعمل على أساس التفرغ لفترة محددة من الزمن مع تحديد مخرجات محددة تحديدا دقيقا. وكمثال على الخدمات الإقليمية، يمكن أخذ برامج التدريب الإقليمية بجانب برامج البحوث الإقليمية. ومن الممكن استكمال مثل هذه الخدمات ببرامج للمساعدة الفنية والمتابعة، بما فيها المسائل العملية مثل المعايير الإقليمية لتقدير التأثيرات على البيئة، ومجموعات المستخدمين الإقليمية، ونظم المعلومات الإقليمية.

18- **استعراضات الأداء:** هناك إشارات على أن الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك تقر بالحاجة إلى تعزيز ولاياتها وإعادة النظر فيها. وبالنسبة للهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، فإن الموضوعات التي يحتمل إعادة النظر فيها تشمل الوظائف المحددة، وكفاءة وفعالية العناصر المؤسسية (مثل الأمانة ومجموعتي العمل)، ومدى فعالية الهيئة بالنسبة لأهدافها، وامتثالها للالتزامات الدولية. ورغم عدم وجود نموذج محدد لتقييم واستعراض أي جهاز إقليمي مثل الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، فإنه يبدو من المعقول أن نقترح وضع مجموعة من معايير التقييم، في إطار يدور حول الالتزامات الدولية والإقليمية، بهدف إتاحة الفرص لوضع مقاييس وإدخال تحسينات مستمرة. وبما أن استعراضات الأداء المستمرة سوف تضيف مهاما جديدة إلى برنامج عمل الهيئة المشحون بالفعل، فإن هذه الطريقة ينبغي إجراؤها على فترات معقولة.

رابعا– العمل المقترح من جانب الهيئة

19– تشير التحديات الراهنة والقادمة أمام الهيئة إلى ضرورة اتخاذ إجراء مناسب لتعزيز تأثير الهيئة على قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنطقة. والاجتماع مدعو إلى التعليق على التحليل الموجود، واستعراض الاقتراحات المطروحة، ودراسة الحالة الراهنة واللائحة الداخلية، وإعطاء توجيهات إلى الأعضاء وإلى المنظمة حول كيفية تحسين فعالية وكفاءة الهيئة.